

قضية

ينطلق الأسبوع المقبل جهاز التفتيش في وزارة العمل، بموازرة أجهزة أخرى، لتطبيق خطة «مكافحة» العمالة الأجنبية غير الشرعية. قبل ذلك، يفترض أن يكون أصحاب العمل قد سجلوا عمالهم في الضمان الاجتماعي ومؤسسات التأمين. وأن يكون العمال الأجانب، بمن فيهم السوريون للمرة الأولى، قد استحصلوا على إجازات عمل وفقاً لوائح أربم يختلط فيها «الطاهي» بـ«الشيّف» و«الطباخ» بـ«العشي»... هذا التداخل بين الفئات واللغظ الذي يثيره، يفتح الباب أمام «تحايك» أصحاب العمل - قبل العمال - طمعاً بتخفيض الرسوم التي ستتضاعف وفق موازنة الـ2019، ومعها الغرامات على المخالفين

خطة «مكافحة» العمالة غير الشرعية الغموض ونفخ الرسوم يفتحان باب التحايك

تشغيل العمال الأجانب هرباً من قيود قانونيّة، كالاستحصال على إجازات عمل لهم وتسجيلهم في الضمان الاجتماعي ومنحهم الحد الأدنى للأجور مقابل عدد محدّد من ساعات العمل. هذان العائقان يمكن القيام بها. ليس المطلوب فعلياً حرمان العمال الأجانب (خصوصاً السوريين) من نوع معيّن من المهن، إنما وضع إطار قانوني يشجع عملهم، وفي الوقت نفسه يؤمّن حمايتهم ولا يكون عدائياً تجاههم.

إبلده الصعب

لم تنض البنية القانونيّة في لبنان يوماً على عدم تشغيل الأجانب فيه. لكنّها الحقت تبعاً بمراسيم وقرارات تحدّد الأعمال التي يمكنهم القيام بها. ليس المطلوب فعلياً حرمان العمال الأجانب (خصوصاً السوريين) من نوع معيّن من المهن، إنما وضع إطار قانوني يشجع عملهم، وفي الوقت نفسه يؤمّن حمايتهم ولا يكون عدائياً تجاههم.

تشغيل العمال الأجانب هرباً من قيود قانونيّة، كالاستحصال على إجازات عمل لهم وتسجيلهم في الضمان الاجتماعي ومنحهم الحد الأدنى للأجور مقابل عدد محدّد من ساعات العمل. هذان العائقان يمكن القيام بها. ليس المطلوب فعلياً حرمان العمال الأجانب (خصوصاً السوريين) من نوع معيّن من المهن، إنما وضع إطار قانوني يشجع عملهم، وفي الوقت نفسه يؤمّن حمايتهم ولا يكون عدائياً تجاههم.

معرفة الفئات التي تدرج أعمالهم ضمنها، وكيف سيسجّلون أعمالهم ويستحصلون لهم على إجازات عمل، قبل انتهاء المهلة الممنوحة من وزارة العمل خلال أسبوع (9 تموز الجاري).

وفقاً للقرارات الملحقة بخطة الوزارة، تنقسم الفئات وفق نوع العمل إلى أربع، تختلف من حيث الرسوم ونوع العمل لكنّها تعود وتلقّى بتصنيفات لا هامش واضحاً بينها. الفئة الأولى مثلاً، تحدّد إذا كان الموظف الشهر يبتجاوز الحد الأدنى للأجر (675 الف ليرة) بثلاثة أضعاف (أي مليونين و26 الف ليرة)، وتضمّ إلى أصحاب العمل وصاحب العمل الشريك والإداريّين... بعض الأعمال التي قد يشغلها أجانب ومنها على سبيل المثال: طبّاخ، طاه، شيف، مساعد عشي، مساعد شيف، بائع، مزيّنة، ممرض، عاملة تزيين أظافر، مسؤول ورشة دهان، الإختلاط في نوع العمل، وشغله «تاريخياً» من غير اللبنانيين، ينسحب على الفئة الثّانية، (الراتب الشهري يتجاوز ضعف الحد الأدنى للأجر، أي مليون و351 الف ليرة، ولغاية ثلاثة أضعاف أي مليونين و25

مليوني و351 الف ليرة، ولغاية ثلاثة أضعاف أي مليونين و25

مليوني و351 الف ليرة، ولغاية ثلاثة أضعاف أي مليونين و25

مليوني و351 الف ليرة، ولغاية ثلاثة أضعاف أي مليونين و25

مليوني و351 الف ليرة، ولغاية ثلاثة أضعاف أي مليونين و25

مليوني و351 الف ليرة، ولغاية ثلاثة أضعاف أي مليونين و25



تلبس على أصحاب العمل والعمال الفئات التي تدرج أعمالهم ضمنها (هيلم الموسوي)

تثبت أنه حاول إيجاد لبناني خلال 3 أشهر ولم يجد)، كل مدير أو ممثل لشركة أجنبية مسجلة في لبنان، كلّ مقيم في لبنان منذ الولادة، من هو من أصل لبناني أو مولود من أم لبنانية، وفي حال كانت الدولة التي ينتمي إليها الأجنبي تسمح للبنانيين بممارسة العمل أو المهنة التي يطلب الأجنبي ممارستها في لبنان.

قرار الأعمال المحصورة باللبنانيين يضمّ مهناً قد تثير اللغظ بدورها. إذ تضمّ فئة الأجراء أعمالاً جرت العادة على تسليمها تحت إدارة لبناني إلى غير اللبنانيين، ومنها: بائع، أمين مستودع، خياط، الرتي باستثناء عامل رتي السجاد، أعمال الدهان، التمديدات الكهربائية، تركيب الزجاج، الحاحب، الحارس، السائق، الخالد، الحلاق، طاهي مأكولات شرقية، المهن الفنيّة في قطاع البناء ومشقّاته كالتليط والتوريق وتركيب الجصّين والالومينيوم والحديد والخشب والديكور وسواها، أعمال الحدادة والتنجيد، التمرّض، وسائر المهن التي يتوافر لبنانيون لإشغالها.

وهنا يبدو مفهوم «توافر» اللبنانيين واسعاً. أما أصحاب الرسوم التي تخوي وزارة العمل استيعافها سترتفع وفقاً للموازنة الجديدة. وتشمل جميع العمال الأجانب، بمن فيهم السوريون الذين كانوا يتكفون بإيراز إقامتهم للعامل في لبنان. مع الإشارة إلى أنّ العامل السوري يدفع ما قيمته 25% فقط من الرسم المتوجّب عليه بموجب اتفاقية بين لبنان وسوريا. احتساب ارتفاع الرسوم وفقاً للفئات وبحسب الموازنة يبيّن زيادة كبيرة قد لا يكون باستطاعة جميع العمال دفعها، لذا قد يعهد جزء كبير منهم إلى «التحايل» على التصنيفات خصوصاً أنها «مبهمة» أساساً. الأرقام اللاحقة تخمّن رسم الموافقة المسبقة لرتفع رسمها أيضاً في الموازنة، والتي يدفعها العامل لمرة واحدة فقط لدى الحصول على إجازة عمل لأول

العدد 8 تموز 2019 العدد 3801 ■ الإخبار

مجتمع

تقرير

قرارات قضائية تنصف معلمي «الخاص»

رغم أن قانون سلسلة الرتب والرواتب الرقم 46 بات نافذاً منذ 21 آب 2017، رفضت مدارس خاصة كثيرة تطبيقه بكامل مندرجاته، أي مع الدرجات الست الاستثنائية، ولا سيما المعلمي المرحلة الابتدائية. بعض هذه المدارس جاهرته بعدم تنفيذ القانون من أساسه، وحرّضت لجان الأهمل على المعلمين الذين حلّلتهم مسؤولية ارتفاع الأقساط المدرسية. وضغطت باتجاه عدم تطبيق القانون في صندوق تعويضات أفسراد الهيئة التعليمية، وحرّابت المتقاعدين بلقمة عيشهم عبر إخضاعهم لقرار إعطاء سلفة على تعويضاتهم؛ ولم تتردد في ترهيب المعلمين باعتماد سياسة الصرف الجماعي وإقفال الشعب.

نقابة المعلمين أشارت إلى أنها قدمت تسهيلات لتطبيق القانون تاخذ في الاعتبار هواجس بعض المؤسسات المتعثرة، إلا أنها لم تلق أي مبادرة مماثلة من أصحاب المدارس، معلنة

رغم أن قانون سلسلة الرتب والرواتب الرقم 46 بات نافذاً منذ 21 آب 2017، رفضت مدارس خاصة كثيرة تطبيقه بكامل مندرجاته، أي مع الدرجات الست الاستثنائية، ولا سيما المعلمي المرحلة الابتدائية. بعض هذه المدارس جاهرته بعدم تنفيذ القانون من أساسه، وحرّضت لجان الأهمل على المعلمين الذين حلّلتهم مسؤولية ارتفاع الأقساط المدرسية. وضغطت باتجاه عدم تطبيق القانون في صندوق تعويضات أفسراد الهيئة التعليمية، وحرّابت المتقاعدين بلقمة عيشهم عبر إخضاعهم لقرار إعطاء سلفة على تعويضاتهم؛ ولم تتردد في ترهيب المعلمين باعتماد سياسة الصرف الجماعي وإقفال الشعب.

نقابة المعلمين أشارت إلى أنها قدمت تسهيلات لتطبيق القانون تاخذ في الاعتبار هواجس بعض المؤسسات المتعثرة، إلا أنها لم تلق أي مبادرة مماثلة من أصحاب المدارس، معلنة

رغم أن قانون سلسلة الرتب والرواتب الرقم 46 بات نافذاً منذ 21 آب 2017، رفضت مدارس خاصة كثيرة تطبيقه بكامل مندرجاته، أي مع الدرجات الست الاستثنائية، ولا سيما المعلمي المرحلة الابتدائية. بعض هذه المدارس جاهرته بعدم تنفيذ القانون من أساسه، وحرّضت لجان الأهمل على المعلمين الذين حلّلتهم مسؤولية ارتفاع الأقساط المدرسية. وضغطت باتجاه عدم تطبيق القانون في صندوق تعويضات أفسراد الهيئة التعليمية، وحرّابت المتقاعدين بلقمة عيشهم عبر إخضاعهم لقرار إعطاء سلفة على تعويضاتهم؛ ولم تتردد في ترهيب المعلمين باعتماد سياسة الصرف الجماعي وإقفال الشعب.

نقابة المعلمين أشارت إلى أنها قدمت تسهيلات لتطبيق القانون تاخذ في الاعتبار هواجس بعض المؤسسات المتعثرة، إلا أنها لم تلق أي مبادرة مماثلة من أصحاب المدارس، معلنة

رغم أن قانون سلسلة الرتب والرواتب الرقم 46 بات نافذاً منذ 21 آب 2017، رفضت مدارس خاصة كثيرة تطبيقه بكامل مندرجاته، أي مع الدرجات الست الاستثنائية، ولا سيما المعلمي المرحلة الابتدائية. بعض هذه المدارس جاهرته بعدم تنفيذ القانون من أساسه، وحرّضت لجان الأهمل على المعلمين الذين حلّلتهم مسؤولية ارتفاع الأقساط المدرسية. وضغطت باتجاه عدم تطبيق القانون في صندوق تعويضات أفسراد الهيئة التعليمية، وحرّابت المتقاعدين بلقمة عيشهم عبر إخضاعهم لقرار إعطاء سلفة على تعويضاتهم؛ ولم تتردد في ترهيب المعلمين باعتماد سياسة الصرف الجماعي وإقفال الشعب.

نقابة المعلمين أشارت إلى أنها قدمت تسهيلات لتطبيق القانون تاخذ في الاعتبار هواجس بعض المؤسسات المتعثرة، إلا أنها لم تلق أي مبادرة مماثلة من أصحاب المدارس، معلنة

رغم أن قانون سلسلة الرتب والرواتب الرقم 46 بات نافذاً منذ 21 آب 2017، رفضت مدارس خاصة كثيرة تطبيقه بكامل مندرجاته، أي مع الدرجات الست الاستثنائية، ولا سيما المعلمي المرحلة الابتدائية. بعض هذه المدارس جاهرته بعدم تنفيذ القانون من أساسه، وحرّضت لجان الأهمل على المعلمين الذين حلّلتهم مسؤولية ارتفاع الأقساط المدرسية. وضغطت باتجاه عدم تطبيق القانون في صندوق تعويضات أفسراد الهيئة التعليمية، وحرّابت المتقاعدين بلقمة عيشهم عبر إخضاعهم لقرار إعطاء سلفة على تعويضاتهم؛ ولم تتردد في ترهيب المعلمين باعتماد سياسة الصرف الجماعي وإقفال الشعب.

نقابة المعلمين أشارت إلى أنها قدمت تسهيلات لتطبيق القانون تاخذ في الاعتبار هواجس بعض المؤسسات المتعثرة، إلا أنها لم تلق أي مبادرة مماثلة من أصحاب المدارس، معلنة

حقء الرد

عن تلوث الهواء... أيضاً

قد يتسبب في حدوث أمراض مرتبطة بالحساسية والجهاز التنفسي وعدم القدرة على التركيز. وتسمى هذه الأمراض بمتلازمة المباني المغلقة (sick building syndrome). لذا اقترحنا ما يلي: إقتناء نباتات محددة من خلال دراسة علمية نشرتها الوكالة الوطنية للغضاء والطيران (NASA) تساعد في الحصول على هواء صحي ونقي بشكل أكثر فعالية، واستعمال أدوات تنظيف غير سامة، واستبدال معطرات الهواء بالزيوت العطرية الأساسية، وعدم التدخين داخل المنزل تهورته المنزل، إبقاء المنزل خالياً من الغبار، استعمال الغلات ومنظفات الهواء، وغيرها.

وعند فتح باب الأسئلة، وتعليقاً على أحد الأسئلة حول ما تقوم به وزارة البيئة للتخفيف من التلوث، أجيبت بان الوزارة تعمل على أمور كثيرة منها إصدار المراسيم التطبيقية لقانون حماية نوعية الهواء، ويقوم موظفوها بكشوفات ميدانية على الصناع لإرآهم بتركيب فلترات للسماخن واتباع تقنيات أقل تلوثياً. كما أن مشروع LEPAQ يقدم قروضاً من دون فائدة تقريباً للمؤسسات الصناعية لتنفيذ خطوات للحد من التلوث الصناعي.

إضافة إلى أن الوزارة انتهت من وضع الاستراتيجية الوطنية لإدارة نوعية الهواء وأرسلتها مجلس الوزراء لإقرارها. إضافة إلى التذكير بالتحفيظات البيئية المتعلقة بالإعفاءات الجمركية. وعندما سلطنا عن عملية الرصد أشرنا إلى أن وزارة البيئة قامت بتثبيت الشبكة الوطنية لرصد نوعية الهواء المحيط وتعرض مؤشر نوعية الهواء من خلال تطبيق هاتفي سيتم عرضه على محطات التفزرة ولوحات اعلانية.

لنفت أخيراً إلى أن إنجاز الخطط البيئية يقتضي التعاون بين مختلف الإدارات الرسمية والبلديات. ولا بد من التنويه بأهمية دور المواطن ونشر الوعي والثقافة البيئية لديه. ووزارة البيئة وإن كانت معنية إلى حد كبير بالمحافظة على عناصر البيئة والرقابة والضبط وإيجاد الحلول المناسبة للحد من تلوث الهواء، إلا أنه لا بد من الإعراف بأن الشأن البيئي يكاد أن يكون الشأن الوحيد الذي يتطلب تعاون وتضافر جهود الجميع لإنجاحه. فكيف يمكننا أن نقول «بيئة» دون أن نستذكر أهمية دور وزارة البيئة وتعاون وتضافر جهود الجميع لإنجاحه. فكيف الزراعة ومصحلة الأحراش ووزارتَي الصناعة والطاقة والمياه في ما يتعلق بالإنبعاثات الصادرة عن المؤسسات الصناعية ونوع الحرقوات، ووزارة الداخلية والبلديات في ما يتعلق بمرتكبي المخالفات البيئية ومسألة فرن النفايات أو تدويرها، ووزارة العدل والقضاء عند تنفيذ الأحكام ومعاقبة المخالفين.

* **اختصاصية في نوعية الهواء**

نورث مقلد*

نشرت «الأخبار» (22 حزيران 2019) تقريراً حول ندوة عقدها «المنتدى العمالي الوطني» حول «تلوث الهواء» في بيروت». وورد في التقرير الآتي: «رغم هذه المعطيات الخطيرة، بدت التوصيات التي أعطتها مقلد، باسم وزارة البيئة، أشبه ما يكون بإعطاء حبة بنادول لمرضى بالسرطان، كالتخفيف من استخدام السيارات، واقتناء نباتات لتنقية التلوث المنزلي...». لذا، يرجى توضيح ما يلي: أولاً، دعوتي إلى هذه الندوة كانت بصفتي اختصاصية في نوعية الهواء، ومحاضرة في جامعة القديس يوسف، لا ممثلة لوزارة البيئة.

ثانياً، المواضيع التي تطرقت إليها حدّدت من قبل مدير المنتدى وتركزت حول ثلاثة محاور أساسية: مخاطر تلوث الهواء على الصحة. دراسات علمية تيرهن مخاطر تلوث الهواء، وتوصيات عملية محددة وممكنة التطبيق حول دور المواطن في التخفيف من التلوث. ويتبين من هذه المحاور أنها أكاديمية محض ومبنيّة على دراسات منشورة في مجلات علمية موثوقة. ورغم ضمون مداخلتي، يؤسفني أن تخنّص التوصيات التي قدّمتها، بعبارة «حبة بنادول».

إنّ فصلت، خلال الدقائق الخمس المخصصة لي، أكثر من 24 حلاً تعتمد عالمياً، في ما يتعلق بالهواء المحيط (air ambient)، اقترحنا التخفيف من تلوث الهواء، الناجم عن قطاع النقل كونه مصدرًا أساسيًا للتلوث عبر اقتراح حلول عدة، منها اقتناء السيارات الهجينة أو الكهربائية والاستفادة من التحفيظات البيئية المتعلقة بالإعفاءات، الجمركية على هذه السيارات، الحفاظ على السيارة في حالة جيدة والتحقق من ضغط الهواء، في الإطارات شهريًا لتوفير استهلاك الوقود، عدم تشغيل محرّك السيارة في الوضع الخامل وإطفائه خلال زحمة السير، تشارك السيارات للتخفيف من الإنبعاثات، وغيرها. كما تطرقت إلى وجوب عدم حرق النفايات بل إعادة تدويرها، وتجنب حرقائ الغابات، توفير الطاقة عبر اللجوء، إلى الطاقة المتجددة وإطفاء الأدوات الإلكترونية، واستعمالها فقط عند الحاجة، فضلًا عن زراعة الأشجار التي تعتمد النقي الطبيعي للهواء، وتجنب استعمال المبيدات والأسمدة الكيميائية في الزراعة وغيرها من الحلول.

أما بالنسبة للهواء الداخلي (indoor air) الذي قد تصل نسبة تلوثه إلى خمسة أضعاف الهواء المحيط بسبب ضغفين سيجعل العمال وأصحاب العمل يسعون إلى التسجيل كعمال وفق لفئات وبحسب الموازنة يبيّن زيادة كبيرة قد لا يكون باستطاعة جميع العمال دفعها، لذا قد يعهد جزء كبير منهم إلى «التحايل» على التصنيفات خصوصاً أنها «مبهمة» أساساً. الأرقام اللاحقة تخمّن رسم الموافقة المسبقة لرتفع رسمها أيضاً في الموازنة، والتي يدفعها العامل لمرة واحدة فقط لدى الحصول على إجازة عمل لأول